أنجزت مناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين وأحالتها إلى اللجان المختصة

«التشريعية»: الانتهاء قريباً من تعديلات قانوني تنظيم المحاماة وتعارض المصالح

اجتماع اللجنة التشريعية

جانب من المناقشات

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس، من مناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها وأحالتها إلى اللجان المختصة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت الاقتراحين بقانونين بشأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.

وأوضح العنزي أنه تم استدعاء أعضاء جمعية المحامين لمناقشة الاقتراحين والمواد كافة الواردة في الاقتراحين والتي ورد عليها تعديلات.

وأكد أنه تم الاتفاق على الانتهاء من التعديلات محل الاتفاق قريبا، حتى لا يتم الاصطدام بأي مسألة قد تعيق إقرار هذا القانون الذي سوف يرى النور قريبا.

أضاف أن اللجنة التشريعية لم تدخر جدا للانتهاء من هذا القانون على وجه السرعة، حتى يخدم مهنة المحاماة ومنتسبيها، متوجها بالشكر إلى أعضاء جمعية المحامين على حرصهم واهتمامهم للارتقاء بهذه المهنة.

وقال العنزي إنه في الاجتماع السابق كان هناك اقتراح بقانون مهم يتعلق بحظر تعارض المصالح، لافتا إلى أنه تم استدعاء ممثلي وزارة العدل والهيئة العامة لمكافحة الفساد وديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية لمناقشة ثلاثة اقتراحات بشأن تعارض المصالح.

وذكر رئيس اللجنة إنه تم الانتهاء منها بشكل كبير، لم يتبق إلا الجزء اليسير، مؤكداً أن اللجنة انتهت بالاتفاق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد من أن تتم إعادة صياغة بعض الجزئيات حتى لا يتم الاصطدام بالمثالب الدستورية التي جعلت المحكمة الدستورية تقضي قبل ذلك بعدم دستورية القانون الذي صدر في المجلس السابق.

أضاف أن اللجنة التشريعية ناقشت في الاجتماع السابق اقتراحات بقوانين عدة مقدمة بشأن قانون الإدارة العامة للتحقيقات.

ولفت إلى اللجنة ناقشت 5 اقتراحات وتمت الموافقة على أحدها، وطلبت اللجنة من وزارة المالية الكلفة المالية لكل مقترح من هذه الاقتراحات وتم إمهالها مدة أسبوعين حتى تنتهي من إعداد تقريرها بهذا الخصوص.

وقال العنزي إن اللجنة انتهت من مناقشة اقتراحات بقانون بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم الشركة الكويتية للمواشي وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت اقتراحاً آخر متعلقاً بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي وتم الانتهاء منه وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، مضيفاً أنه تمت مناقشة اقتراح بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتم الانتهاء منه وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة.

أضاف أن اللجنة انتهت من اقتراح آخر بشأن إنشاء جامعة عبد الله السالم للعلوم التربوية وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، وكذلك ناقشت اقتراحاً آخر متعلقا بالجامعات الحكومية مقدما من النائب د. هشام الصالح وتمت مناقشته والانتهاء منه وإحالته إلى اللجنة المختصة.

وذكر إن هناك اقتراحاً آخر متعلقا بتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وتم الانتهاء منه وإحالته إلى اللجنة المختصة.

وأكد العنزي أن اللجنة التشريعية تسابق الزمن للانتهاء من الاقتراحات بقوانين، مبيناً أنه «لا يوجد ثمة قانون يتم تأخيره، بل تتم دراسته من حيث مدى دستوريته وملاءمته من حيث الصياغة حتى تكون اللجان المختصة على اطلاع وعلى بصر وبصيرة في الجوانب القانونية».

التقى سفيرينا في لبنان وتنزانيا

الغانم استقبل سفيرتي بريطانيا وأمريكا

الغانم مستقبلا السفيرة البريطانية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفيرة المملكة المتحدة لدى دولة الكويت بيليندا لويس.

كما استقبل الغانم سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت ألينا رومانوسكي.

كما استقبل الغانم سفير دولة الكويت لدى جمهورية لبنان عبد العال القناعي.

واستقبل سفير دولة الكويت لدى جمهورية تنزانيا مبارك السهيجان.

.. وسفيرة أمريكا

نفى الادعاء بعدم تلاوة التقرير رقم 28 عن الموضوع أو تثبيته في المضبطة

خالد العنزي: إجراءات جلسة 30 مارس بشأن قانون العفو الشامل صحيحة

لا علاقة ولا دلالة للأرقام التي أوردها أحد المغردين لأنها تتكرر بحسب تسلسلها في كل دور انعقاد

خالد العنزي

أكد رئيس اللجنة التشريعية والقانونية النائب د. خالد العنزي صحة كل إجراءات قانون العفو الشامل في جلسة 30 مارس الماضي، متمنيا من الجميع تحري الدقة والمصداقية في نقل المعلومة للمتلقين.

وقال العنزي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن أحد المغردين تناول بعض الادعاءات التي تمس اللجنة التشريعية وعملها، في ما يخص الاقتراحات بقوانين المقدمة في شأن موضوع العفو الشامل والتقرير المعد من قبل اللجنة بهذا الخصوص.

وبين أنه ارتأى كرئيس للجنة أن يبين للشعب الكويتي مدى عدم صحة تلك الادعاءات وبعدها عن الواقع والحقيقة، لافتا إلى أن هذا المغرد ادعى أن تقرير اللجنة التشريعية بخصوص موضوع العفو الشامل الصادر في مجلس 2016 يحمل الرقم 28 وهو ذات الرقم الذي يحمله تقرير اللجنة عن الموضوع ذاته في مجلس 2020.

وأوضح أنه لا علاقة ولا دلالة للأرقام ،مبيناً أن الأرقام تتكرر بحسب تسلسلها في كل دور انعقاد وكون أن التقريرين جاءا بنفس الرقم فهذا الأمر ورد بمحض الصدفة ولا يعيب التقريرين.

واستدل على ذلك بأنه في دور الانعقاد الأول بمجلس 2016 كان تقرير اللجنة التشريعية الذي يحمل الرقم 28 يتعلق بموضوع الجنسية، وفي دور الانعقاد الثاني كان التقرير الذي يحمل نفس الرقم يتعلق بإنشاء مجلس أعلى للقياس ومتابعة الأداء الحكومي.

أضاف أنه في دور الانعقاد الثالث كان التقرير رقم 28 في شأن الجنسية، وفي دور الانعقاد الرابع كان التقرير رقم 28 يتحدث عن موضوع العفو الشامل.

وأكد أن موضوع العفو الشامل في مجلس 2016 ورد به تقريران من قبل اللجنة التشريعية، التقرير الأول برقم 70 في دور الانعقاد الأول، والثاني يحمل رقم 28 في دور الانعقاد الرابع، مشددا على أن توارد الأرقام لا يعيب التقرير بأي شكل من الأشكال.

ونوه بأن المغرد يدعي عدم تلاوة التقرير رقم 28 في شأن موضوع العفو الشامل أو تثبيته في المضبطة في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 30 مارس الماضي، مبينا أن هذا الادعاء غير صحيح جملة وتفصيلا.وأوضح أنه تم أخذ موافقة المجلس على تثبيت جميع تقارير اللجان كما هو ثابت بالمضبطة في الصفحة رقم 465.وبين أنه تحدث كمقرر للجنة وذكر أن هناك 4 اقتراحات بشأن العفو الشامل مقدمة للجنة ولم يذكر أسماء مقدمي هذه الاقتراحات لأن هذا الأمر لا يوجد به إلزام باللائحة.

وأكد أنه ذكر خلال الجلسة أن اللجنة ارتأت الأخذ بالاقتراح الرابع ووافقت عليه بالإجماع، وهو الاقتراح المقدم من العضوين فرز الديحاني ومبارك العرو ومجموعة من النواب.

وأفاد بأن هذا المغرد يدعي أن التقرير بحسب التسلسل الطبيعي يجب أن يحمل الرقم 16 وليس 28 لأن اللجنة أحالت التقرير بتاريخ 2 فبراير.

وأكد العنزي عدم صحة هذا الادعاء لأن التقرير لا يصدر في نفس اليوم الذي يتم فيه التصويت عليه بل إنه صدر بتاريخ 15 فبراير بعد انتهاء عمل المكتب الفني للجنة منه.

وقال إن المغرد يدعي بأنه لم يتم توزيع التقرير رقم 28 قبل جلسة 30 مارس الماضي وهذا الكلام غير صحيح لأن التقرير تم توزيعه بتاريخ 29 مارس على جميع الأعضاء بدون استثناء.

وبين أن المغرد يدعي أنه لم يتم الالتزام بإجراءات اللائحة الداخلية، وذلك بإجراء التصويت على قانون العفو الشامل دون تلاوة أسماء مقدمي الاقتراح ورقم التقرير.وأكد العنزي أن هذا الادعاء ليس له أساس من الصحة لأنه تم تثبيت التقرير في المضبطة عن طريق رئيس اللجنة، عندما كان يقف على المنصة داخل الجلسة وذكر عدد وعنوان التقرير وعدد الاقتراحات المقدمة وهي 4 وهذا الأمر ثابت في الصفحة 36 من مضبطة جلسة 30 مارس.واستغرب أن يدعي هذا المغرد عدم وجود تقرير برقم 28 في نظام الوثائق البرلمانية، مبينا أن التقرير موزع على جميع أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 29 مارس وتم استعجاله ليكون أول تقرير يتم التصويت عليه في الجلسة وهذا المثبت في المضبطة.وأكد أن أعضاء اللجنة التشريعية اجتهدوا لإصدار التقارير المتعلقة بموضوع العفو الشامل نظرا لما يمثله هذا الموضوع من استحقاق، ما أثمر في صدور التقرير بوقت قياسي.

يتضمن 4 محاور: فتح المطار وخسائر شركات الطيران وحملة التطعيم والوضع الوبائي

«الصحية البرلمانية» تجتمع الأحد لوضع النقاط على الحروف في مكافحة «كورونا»

اجتماع سابق للجنة الصحية

تعقد اللجنة الصحية والاجتماعية البرلمانية الأحد المقبل اجتماعا مفصليا وهاما يتعلق بجائحة كورونا ومستجداتها وإجراءات وزارة الصحة في مكافحتها، وأهم قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وينطلق الاجتماع الذي سيحضره وزير الصحة الشيخ باسل الصباح من 4 محاور وضعتها اللجنة الصحية البرلمانية، وتنقسم المحاور إلى الوضع الخاص بالمقيمين وعودتهم وفتح المطارات وقرارات منع السفر، والآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاق المطار أمام المقيمين وخاصة الخسائر التي تلحق بشركات الطيران والسياحة وقطاع وكلاء السفر، والمحور الثاني يتعلق بحملة التطعيم وعدد المطعمين سواء من تلقى جرعة واحدة أم جرعتين، بالإضافة إلى الوضع الوبائي والأثر الذي ترتب على الإغلاقات من حيث تسطح المنحنى الوبائي في ضوء ثبات معدل الإصابات وهل تم رصد تحورات الفيروس وفيما يتعلق بتأثير فايروس كورونا على مناحي الحياة، وهل تمت التوصية بإعادة النظر بالحظر؟ وهل هناك نية لفتح القطاعات المتضررة؟

أكد أن هذا التعديل هو أعظم تكريم لقيم الانتماء والمواطنة

الوسمي: اللجوء إلى القضاء في «سحب الجنسية».. احترام للقانون

عبيد الوسمي

رأى النائب الدكتور عبيد الوسمي أن «تمكين الأفراد من اللجوء للقضاء في سحب الجنسية أو فقدها أو إسقاطها لا يمثل ضمانة بل يمثل احتراماً للقانون وإعلاء لقيمة الهوية الوطنية».

وقال الوسمي في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي « تويتر»..»لا يوجد نموذج في العالم يمكن الأمن من أن يسلب انتماء «أي» فرد دون تمكينه من التحقق من سبب ذلك! وأن هذا التعديل هو أعظم تكريم لقيم الانتماء والمواطنة».